

### يكتبها : سامي متولى

## سرور.. وردود واضحة على الأسئلة التي أثيرت قبل بدء الدورة الجديدة

الشعب بسبب أدائه أمر غير مقبول، ويجب أن تتسع صناديقنا لممارسة الديمقراطية إلى أقصى مدى، ولا يجوز أن ننسى أن المجلس ثمرة الإشراف القضائي، والحكم على هذا المجلس للمستور في القرارات التي يتخذها، إذ إن عدم احترام الدستور هو ما يهز المجلس ويفقده شرعيته.

وفيما يتعلق بالحذف لبعض العبارات من المضبطة، قال الدكتور سرور هذا دليل بالفعل على تجاوزات الأعضاء لأنه لا يجوز أن يتحدث العضو فيما يخالف النظام العام أو الآداب العامة. وأضاف أن هناك نوابا يقولون الفاظا خارجة ويوجهون الفاظا غير لائقة للسادة الوزراء أو

يهاجمون بغير سند واللائحة تسمح بالشطب وإذا اعترض أحد من النواب ألجأ إلى التصويت لأخذ رأى المجلس على الحذف. وحول استغلال بعض رجال الأعمال للحصانة، قال الدكتور سرور هذه المسائل يسأل عنها عضو المجلس نفسه، وليس رئيس المجلس. وفرد سيادته بين حظر الدستور على النائب كشخص طبيعي في التعامل مع الدولة في أمور لبيزنيس وبين كون هذا النائب ممثلا قانونيا لشركة أي كيانا معنويا. وأضاف قائلا: إن عضوية رجل الأعمال لمجلس الشعب تجر عليه لويولات، لأنها تجعله تحت الأضواء، ورجل الأعمال الناجح هو الذي يبتعد عن الأضواء السياسية، لأنها دائما تكتي بالمتاعب، وعليه أن يتفرغ لعمله، كما أضف أن عددا كبيرا من رجال الأعمال بالخارج لا يرحبون بالعمل السياسي ويفضلون أن يصادقوا رجال السياسة لا أن يتحولوا إلى سياسيين، وقال إن عضو مجلس الشعب يجب أن يكون متفرغا، ويجب أن يكون هناك ريب بين فكرة لتسفرغ الكامل وزيادة مكانة العضوية تضمن للنائب حياة كريمة. ووصف الدكتور سرور المكافأة الحالية بأنها رمزية بخنة ولا تكفي أن يظهر النائب بمظهر لائق. والمسألة ليست بالشبهات، فإن الحصول على شرف العضوية يعني أن الشعب يتوق في النائب بالحصول على الثقة والشرف مسألة كبرى يحرص عليها أي إنسان فما الحكم برجل الأعمال.

وحول جماعات الضغط ووجود لوبي بالمجلس، نفى الدكتور سرور وجود هذا اللوبي نفايا قاطعا، وقال: لا توجد جماعات ضغط لها مصالح تستطيع أن تسيطر هذا المجلس. ففي قانون التمويل للعقارى الذى جاء المجلس أصلا بهدف تحريك السوق. إلا أننا أضفنا فلسفة جديدة، وهى مصالح محدودى للدخل من خلال منحهم مزايا إضافية فى القانون، فجماعات الضغط لمصلحة محدودى للدخل هى التى حكمت مناقشات مشروع القانون، ويكمل الدكتور سرور بقوله أما مشروع قانون الملكية الفكرية فكان تنفيذا للاتفاقيات الدولية الخاصة بالتريس، ولتى فرضت التزامات دولية فى هذا الإطار ولكننا نخرج تشريعا وطنيا ولنا حرية فى كثير من التفاصيل.

وحول التوتر فى العلاقة بين المجلس والصحافة والسماح للنواب بإلقاء بيانات تهاجم الصحف. قال الدكتور سرور: هؤلاء النواب يقولون لى طبقا للمادة ٦ من اللائحة أنت المسئول عن المحافظة على كرامة المجلس وأعضائه ولحنا انتشعنا فى الصحف حتعمل لنا إيه.. فقول لهم ردوا فى الصحف فيطلبون حرية التنفيذ فاعطيهم الكلمة ليعبروا عن شكواهم فإذا حدث تجاوز، استخدم عبارة «ما نشر فى الصحف يرد عليه فى الصحف»، فلما تحت شعار حماية كرامة الأعضاء اضطرو فى بعض الأحيان عندما يكون للنشر ماسا بالكرامة أن أعطى النائب فرصة لتوضيح موقفه فإذا تجاوز فى حق الصحافة أوقفه.

وعن أهم ما يميز للدورة الأولى من عمر المجلس، ولتى شهدت عدة انتقادات، قال الدكتور سرور: الدورة كانت بمثابة انتقال من مجلس قديم إلى مجلس جديد، ونظرا لدخول عدد كبير من النواب الجدد الذين لم يسبق لهم العمل لا فى السياسة ولا فى البرلمان، فقد ظهرت بعض المظبات، ولكن هذه المظبات سرعان ما تنبه لها أصحابها، واعتقد أن الدورات القادمة ستكون أفضل من هذه الدورة.



د. فتحي سرور

فى حوارات الدكتور أحمد فتحي سرور مع المصحف والمجلات الحزبية والقومية والمستقلة خلال الدورة البرلمانية السابقة، أوضح الدكتور سرور العديد من القضايا التى شغلت الرأى العام من وجهة نظره الدستورية والقانونية كرئيس لمجلس الشعب لعدة دورات متصلة، وما أقره المجلس من سوابق برلمانية يجب أن توضع موضع اعتبار. وأعرض تلك الآن ونحن على مشارف دورة برلمانية جديدة ستكون حافلة بالمواقف والإنجازات لإلقاء الضوء على ما سبق إنارتته من قضايا.

فحول موضوع ازواج الجنسية، قال يومها الدكتور سرور قبل أن يصدر حكم المحكمة الإدارية العليا بشأن ازواج جنسية النائب رامى لكج، انه ليس أمامى حكم نهائى فى الموضوع من المحكمة الإدارية العليا بشأن ازواج الجنسية، ولا يوجد نص صريح يمنع بجلاء من يحمل الجنسية للزوجة من ترشيح نفسه، ولكن فى مسائل تفسير القانون لا يشترط وجود نص صريح يعالج الموضوع بواقف تنفيذ الانتخابات، ولم تصدر أحكام نهائية من المحكمة الإدارية العليا حتى الآن فى هذا الشأن، وإذا صدرت أحكام ببطلان الترشيح فإن هذا يعنى بطلان الانتخابات بقوة القانون.

وحول إعادة النظر فى الانتخاب الفردي، أوضح الدكتور سرور انه لكل من نظام الفردي والقائمة عيوبه.. فالأول يجعل النائب أكثر التصاقا بالدائرة الانتخابية ويتيح الفرصة لمن معه المال أن ينجح، ويجعل النائب أسير طلبات هيئة الناخبين.

أما القائمة فتجعله أكثر ارتباطا بالحزب وتبعده عن الدائرة الانتخابية وقد يخشى فى هذه الحالة من تأثير ديكتاتورية الحزب من خلال بعض قياداته فى اختيار القائمة، ثم إن نظام القائمة قد يؤدى إلى كثرة وجود أحزاب صغيرة، كما أن وجود قائمة للمستقلين سيؤدى إلى كثرة المستقلين، ولكى تتجح القائمة لابد أن تضم عناصر لها تأثيرها فى دوائر معينة، وعليه فقد يحتاجون هنا إلى نفوذ مالى، وعليه أقول لا يوجد نظام ينجو من النقد.

وحول ما سرى من مخاوف من أن يكون طاقم الإخوان ويعتبر الوجوه المستقلة قد شكلوا إحرجا للنظام فى مصر، قال الدكتور سرور لم أس أى خروج على الانتماء والولاء، جميع أعضاء المجلس يحملون كل الولاء والتقدير للرئيس حسنى مبارك، إنما الخلاف فى وجهات النظر حول بعض مظاهر الأداء الحكومى أو بعض التشريعات.. وأحيانا للجدل يتم بسبب عدم الإلمام باللوائح ولا بكيفية تناول الموضوعات، ولكن رغم كل ما أثير حول المجلس، فإنى استشير خيرا وبتعتبر الدورة الأولى مرحلة انتقال من نظام انتخابى قديم إلى نظام انتخابى جديد. أفرز عناصر جديدة يجب أن تتكيف معها وأن تتكيف هى مع الأوضاع الحالية ولابد أن نقول إن مرحلة الانتقال لها مظاهرها، ولكن هذه الدورة كانت فى واقع الأمر مصدر خبرة وإثراء للنواب الجدد. ولا يجوز أن نحكم على هذا المجلس لمجرد وجود خلل من البعض أو مشاغبة فنلك أمر عادى وطبيعى، بل إن برلماننا بخير وأفضل من برلمانات أخرى فى دول متقدمة يحدث فيها الكثير من الخلل، وقال الدكتور سرور أنا لا أمانن أحدا، أنا مع الدستور والقانون واللائحة وعلى استبعاد لأن أقول للمخطئ أنت أخطأ، ولا مانع عندى إذا كان هناك استجاب صحيح يحمل اتهامات حقيقية نحو أى وزير أن أمكن صاحبه من الحصول على المحاسبة البرلمانية فلا تستر على الأخطاء، وإن يعلو شأن هذا المجلس إلا بمزيد من الاحترام للدستور، ومزيد من الأداء البرلماني ومزيد من تعميق الديمقراطية، وعندما يحدث ذلك سيحدث الانتماء للشعب بين المجلس والشعب وهو الأمر الذى يعطى مزيدا من الثقة فى التشريعات التى يصدرها المجلس وهو ما نحرص على أدائه.

وقال الدكتور سرور إنه لا يجوز أن تضيق بممارسة الديمقراطية أو تضيق بلىة تجاوزات، فهى أقل بكثير من التجاوزات فى برلمانات الدول المتقدمة وتؤدى إلى إرساء التقاليد، ومن ثم، فإن الضمير من مجلس